أساليب توظيف الفوائض النفطية لتحقيق نمو اقتصادي

أساليب توظيف الفوائض النفطية لتحقيق نمو اقتصادي

د.مصطفى بناي

أستاذ محاضر- جامعة الجزائر 3-

الملخص:

تشهد الكثير من الدول النفطية في ظل تقلبات أسعار النفط بين ارتفاعها وانخفاضها، ارتفاعا محسوسا في العوائد النفطية و تقلصها وبين تحسن الأحوال الاقتصادية في ظل ارتفاعها و بين تدهورها في حال انخفاضها، فتعرف الفوائض النفطية عند ارتفاع أسعار النفط تراكما، لذلك يتم من خلالها إعادة استثمار هذه العوائد و توظيفها، بعنوان الفوائض النفطية و سبل توظيفها حيث تعتبر صناديق الثروة السيادية أهم وعاء لهذه الفوائض النفطية و التي عرفت نموا سريعا في نهاية الألفية الثالثة، و هذا ما جعلها محل اهتمام و نقاش بخصوص دورها في تحقيق الاستقرار المالي العالمي في ظل تزايد وتيرة وحدة الازمات والاضطرابات المالية خاصة أنها تشهد نموا سريعا في الدول النفطية التي تملك فوائض نفطية متراكمة تسعى من خلالها إلى توظيفها، و هكذا ينظر إليها على أنها وسيلة لتحويل منافع الثروات للادخار وتحقيق الاستقرار والادخار للأجيال القادمة، بما يسمح لها العيش في ظروف اقتصادية مناسبة

Abstract:

Experiencing a lot of oil-producing countries in light of oil price fluctuations between the rise and fall, rise significantly in oil revenues and contraction and the improved economic conditions in the light of height and between the degradation in the event of fall, defines oil surpluses at the high price of oil accumulation, so from which to reinvest These revenues and employ them, titled oil surpluses and how to employ them as sovereign wealth funds are the most important pot of this oil surpluses and known rapid growth at the end of the third millennium, and that's what make them of interest and debate about their role in achieving global financial stability in light of the increasing pace Unit of crisis and financial turmoil, particularly as it is experiencing rapid growth in oil-producing countries that have surpluses of oil accumulated which seeks to employ them, and thus seen as a way to transfer the benefits of wealth savings and achieving stability and saving for future generations, to allow them to live in appropriate economic conditions

أساليب توظيف الفوائض النفطية لتحقيق نمو اقتصادي

مقدمة:

إن النفط هو المورد الأساسي للتدفقات المالية وهو المصدر الرئيسي للطاقة و العامل الأهم للنمو الاقتصادي منذ أمد طويل، ومع كل الأهمية التي يحظى بها النفط فإنه بدأ يتقدم في قائمة الأخطار التي تهدد الدول المستهلكة والمنتجة في بعض الأحيان، والتي تتمثل في التضارب المستمر للأسعار الخاصة به، مما قد يؤدي إلى خلل في صادرات الدول المنتجة له فينعكس سلبا على مداخيلها وبالتالي على أداءها الاقتصادي، فموضوع صناديق الثروة السيادية مرتبط إلى حد كبير بموضوع إدارة المالية العامة للدول المالكة للثروة النفطية وعلاقتها بالتطورات التي تشهدها أسعار النفط وما يميز هذه الأسعار من عدم اليقين والتذبذب وتأثيرها على الإيرادات النفطية.

ففي مطلع سنة 2000 حققت السوق النفطية العالمية ارتفاعا محسوسا لأسعار النفط، انعكست بالإيجاب على تطور الإيرادات النفطية للدول المنتجة للنفط بصفة عامة، والجزائر بصفة خاصة، وبات من المؤكد أن الجزائر لن تستطيع أن تتخلى عن الاعتماد الكلي للموارد النفطية في دفع عجلة الاقتصاد الوطني، لذلك باتت مسألة تأمين النفط بالنسبة لها مسألة حيوية ومصيرية من أجل تفادي هشاشة الرخاء المالي.

فبالنظر لأهمية قطاع المحروقات في الجزائر، كانت دوما تسعى للحرص على بقاء أسعار النفط مرتفعة للاعتماد على مداخيل النفط من أجل إرساء قواعد التنمية الشاملة، وعلى غرار معظم الدول النفطية قامت الجزائر بإنشاء صندوق سيادي يدعى "صندوق ضبط الإيرادات" في سنة 2000، الذي كان يهدف إلى تفادي الآثار السلبية للأزمات السعرية في سوق النفط على السياسة المالية والاستقرار الاقتصادي، ونتيجة لذلك تبنت العديد من السياسات والإجراءات لتوظيف هذه الفوائض التي تصب كلها في وعاء الرفع من معدل النمو الاقتصادي.

ومن هذا المنطلق جاءت إشكالية بحثنا بالشكل التالي: "إلى أي مدى يمكن أن تساهم الصناديق السيادية وفوائضها النفطية في دفع عجلة النمو الاقتصادي للدول النفطية؟"

حيث سنسعى من خلال هذا المقال، إلى تحقيق جملة من الأهداف نلخص أهمها كالآتي:

- إبراز دور النفط وأهميته في تحقيق النمو الاقتصادي.

- محاولة التعرف على مدى أهمية الصناديق السيادية في إرساء قواعد التنمية والاستقرار الاقتصادي.

- معرفة آلية سير الصندوق ضبط الإيرادات وفعاليتها من خلال تحديد مدى نجاحه في تحقيق الأهداف المسطرة له.

1. النفط و السوق النفطية:

يعتبر النفط المصدر الأول والأساسي للطاقة ومحور كل إنتاج صناعي أو زراعي في العالم المعاصر، فيكفي أنه أصبح أهم سلعة في التجارة الدولية فهو يشكل نسبة 33.2% من التجارة العالمية للطاقة بل أصبح أيضا مصدرا لاستخراج ما لا يقل عن أحد عشر ألف سلعة صناعية مختلفة في العالم، نظرا لتعدد استخدامه و مرونة منتجاته، فقد تحول إلى سلعة استخراجية تتحكم في مصير العالم واقتصاده، و نتيجة للتطورات التي حصلت في دول العالم

أساليب توظيف الفوائض النفطية لتحقيق نمو اقتصادي

المنتجة للنفط و التي أثرت على السوق النفطية باعتبارها مجموعة من المبادلات بين قوى العرض و الطلب من شأنها التأثير على أسعار النفط

1.1 مفهوم النفط :

إن النفط أو البترول كلمة مشتقة من الأصل اللاتيني، بحيث أن معظم البلدان الغربية تستخدم كلمة بترول لأن أصلها لاتيني، أما بلدان أوروبا الشرقية ذات الأصل السلافي فيستخدمون كلمة نفط بدلا من بترول وفي منطقتنا العربية من محيطها إلى خليجها منقسمون في استخدامهم لهذين المصطلحين، وتوجد تعريفات كثيرة لهذا المصطلح نذكر منها:

- يعتبر النفط مادة بسيطة ومركبة في ذات الوقت فهو بسيط من حيث أنه يتكون كيميائيا من عنصرين هما الهيدروجين والكربون، وهو مركب من حيث اختلاف خصائص مشتقة باختلاف التركيب الجزيئي لكل منهما.¹
- إضافة إلى ما سبق تعتبر كلمة نفط ذات أصل لاتيني وهي تتكون من جزئين Petr: زيت، olim: الصخر، أي تعني زيت الصخر ويطلق عليها أيضا زيت الخام كما له اسم دارج (الذهب الأسود)، فعلميا يعرف النفط بأنه ذلك السائل الكثيف الأخف من الماء يتركب من الفحم ويجرر عند احتراقه طاقة قابلة للاشتعال، بني غامق او بني مخضر. يوجد على أعماق مختلفة ضمن صخور مسامية.²
- ويعرف أيضا: "على أنه مادة سائلة وهي الهيدروكربونات السائلة والتي يطلق عليها اسم النفط الخام لهذا تتحدد خصائص هذه المادة بعدد ونوع الذرات التي تتحدد لتكون جزيئاتها وبعده ونوع الروابط التي تساهم في هذا الاتحاد فتنتج عنها في كل حالة منتج نفطي ذو خصائص تختلف عن المنتجات الأخرى³".
- وكتعريف آخر: "ينظر إليه على أنه مادة غازية، وهي الهيدروكربونات الغازية و يطلق عليه الغاز الطبيعي (Natural gaz)، و هو يتكون في هذه الحالة من مجموعة مواد غازية أهمها الميثان Méthane، و الأتان Ethane، و الربوبين Propane، و البوتان Butane، و التروجين وثاني أكسيد الكربون والكبريت و بنسب متفاوتة، إن أكبر نسبة في مادة الغاز الطبيعي تكون لعنصر الميثان و بنسبة 70-90% و يمكن اسالته أو تسييله (جعله سائلا) تحت ضغط عالي و درجة حرارة عالية.⁴

2.1 نشأة النفط :

عرف الإنسان النفط منذ آلاف السنين، حيث كان الأقدمون يقومون بجمع النفط المتسرب من المنافذ والشقوق الأرضية و استخدم في أغراض مختلفة منها الأغراض الحربية، وبالرغم من قدم استخدام النفط في عدة دول إلى أن اكتشاف مكان النفط لم يحدث إلا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ففي 1830 تدفق النفط أثناء استخراج الملح في الولايات المتحدة الأمريكية واكتشف مكامن النفط في روسيا سنة 1856م، وآخر في رومانيا سنة 1858م. ولكن أول اكتشاف تجاري كان في مدينة تسفل بولاية بن سلافيا بالولايات المتحدة الأمريكية عندما قام "إدوين دريك" في 1859م بحفر أول بئر لاستخراج النفط من جوف الأرض وقد عثر "دريك" على

أساليب توظيف الفوائض النفطية لتحقيق نمو اقتصادي

الزيت الخام على عمق 69.5 قدم بمعدل إنتاج يتراوح بين 20-35 برميل في اليوم ، ويعتبر هذا الحدث بداية تاريخ عهد صناعة النفط، بعد ذلك تأسست عدة شركات في أمريكا لحفر آبار الزيت، وبعد انتشار أخبار استخراج النفط في أمريكا بذلت جهود مماثلة في عدة دول⁵. وفيما يلي الجدول أدناه يبين أهم المناطق في العالم التي تم فيها اكتشاف النفط:

وعليه فإن هناك أكثر من نظرية لتفسير نشأته بحيث تقول إحداها: "إن الزيت قد تكون من النباتات الميتة، ومن أجسام مخلوقات دقيقة لا حصر لها"⁶، ومضمون هذه النظرية أن مثل هذه البقايا ذات الأصل الحيواني أو النباتي ترسبت وعليه يكون تواجد الزيت في باطن الأرض على شكل نقط دقيقة بين حبيبات الرمال والحجر الرملي وفي شقوق الحجر الجيري و ليس صحيحا ذلك لمفهوم الخاطئ ان النفط يوجد على شكل بحيرات أو آبار أو ينابيع ، وهذا ما اعتقد أصحاب هذه النظرية و هي التي تعرف بالنظرية العضوية . أما أصحاب النظرية الثانية : "فيعتقدون بالأصل الغير عضوي للنفط، نتيجة لتفاعل بعض العناصر غير العضوية مع الماء لتعطي مركبات الإيثيلين و التي تتفاعل بدورها مع الماء لتكون المركبات الهيدروكربونية"، إلا أن أصحاب هذه النظرية لم يستطيعوا تفسير وجود مركبات النيتروجين العضوي و مركبات الكلوروفيل في النفط الخام . ويعتقد أصحاب النظرية الثالثة: "أن النفط تكون لتزايد النشاط الإشعاعي لبعض معادن اليورانيوم في الصخور البحرية وتعتبر نظرية الأصل العضوي أكثر النظريات انتشارا لدى المتخصصين".

3.1 . أنواع النفط، منتجاته و أهميته :

إن النفط الخام الموجود في الطبيعة رغم كونه مادة متجانسة في عناصره المكونة له، إلا أنه لا يكون على نوع واحد في العالم، فهو على أنواع متعددة تتأثر تلك الأنواع بالخصائص الطبيعية أو الكيماوية أو بالكثافة أو بالزوجة أو بحسب احتوائه على المادة الكبريتية⁷. فالنفط يتباين ويختلف في نوعه من منطقة لأخرى ومن بلد لآخر وحتى داخل الحقل الواحد لا يوجد نفط واحد في نوعه، بل قد توجد أنواع متعددة.

هناك نفط خفيف، ثقيل، متوسط وهناك نفط بحسب درجة الكثافة النوعية (عالي أو منخفض)، كما يوجد نفط حلو ومر لتدليل على مقدار ونسبة احتوائه على المادة الكبريتية وهذا إلى جانب الأوصاف الأخرى لأنواع النفط⁸ كما يوضحه الجدول التالي الذي يبين درجة الكثافة النوعية API، لمختلف أنواع المنتجات والمشتقات النفطية:

أساليب توظيف الفوائض النفطية لتحقيق نمو اقتصادي

الجدول (1): درجة الكثافة النوعية والكثافة API لمختلف أنواع المنتجات والمشتقات النفطية⁹

النوع:	درجة الكثافة النوعية:	عدد البراميل في الطن المتري:	الكثافة حسب API:
زيت الخام	0.80، 0.97	8.0، 6.6	45.4، 12.9
بتزين الطائرات	0.80، 0.78	9.1، 8.2	70.6، 49.9
بتزين السيارات	0.81، 0.79	9.0، 8.1	67.8، 47.6
كبروسين	0.78، 0.84	8.2، 7.6	49.9، 37.0
زيت الغاز	0.82، 0.90	7.8، 7.1	41.1، 25.7
الديزل	0.82، 0.92	7.8، 6.9	41.1، 22.3
زيت التشحيم	0.85، 0.95	0.85، 0.95	35.0، 17.5
زيت الوقود	0.92، 0.99	6.9، 6.5	22.3، 11.4
إسفلت	1.00، 1.10	6.4، 5.8	10.00

إن هذا الاختلاف والتباين في أنواع المادة النفطية تنجم عنه تأثيرات متعددة على الصناعة والنشاط الاقتصادي النفطي ومن أبرز هذه التأثيرات:¹⁰

- التأثير على قيمة وسعر النفط.
- التأثير على الكلفة الإنتاجية.
- التأثير على العرض النفطي من خلال تقدير ما يحصل عليه من مقدار ونسبة المنتجات النفطية الممكن الحصول عليها من ذلك النوع النفطي.
- التأثير على طريقة التكرير ونوعية المصافي النفطية.

فالنفت كمادة خام لا يمكن استعماله واستهلاكه إلا بعد تصفيته أو تكراره بتحويله إلى منتجات سلعية نفطية مختلفة، إذ يتضمن ويستخلص منه العديد من المنتجات النفطية في طبيعتها أو شكلها أو قيمتها أو استعمالها فمنها الخفيفة للتدليل على خفة وزنها و سرعة تطايرها، أو المتوسطة أو الثقيلة

أهمية النفط في الاقتصاد الحديث: يمكن توضيحه في النقاط الآتية:

- استهلاك مادة النفط يعتبر المصدر الأول للطاقة و التي تعتبر العجلة التي تحرك دواليب الاقتصاد العالمي¹¹، و برأي علماء الاقتصاد الحديث أمثال أدلمان و فراكل اعتبر بأن الطاقة أصبحت تشكل عاملا جديدا من عوامل الإنتاج إلى جانب الأرض و العمل و رأس المال و التنظيم فارتبطت بذلك نمو استهلاك الطاقة بالنمو الاقتصادي فكلما زاد استهلاك دولة ما للطاقة دل ذلك على نموها الاقتصادي و الاجتماعي.

أساليب توظيف الفوائض النفطية لتحقيق نمو اقتصادي

- انخفاض تكاليف إنتاج البترول بالمقارنة مع المصادر البديلة الأخرى وتعدد منتجاتها واستخدامها وانخفاض تكاليفها أيضا¹².
- النفط كمصدر للإيرادات المالية ويتضح ذلك بصورة أوضح وأكبر في اقتصاديات البلدان النفطية المنتجة والمصدرة له بصورة رئيسية وأولية، سواء أن كان في الإنتاج والدخل القومي أو في عملية التراكم الرأسمالي أو في عملية تمويل الخطط الاقتصادية أو الميزانية الاعتيادية للدولة.¹³
- تنشيط الأسواق المالية بحيث توجد بورصات نفطية كبيرة يتم فيها التداول بالعقود النفطية، مما يساهم في تنشيط الأسواق المالية.¹⁴
- جعل النفط وكيفية الحصول عليه هدفا من أهداف التخطيط السياسي والاستراتيجي لدول العالم الصناعي و أصبحت المناطق الغنية بهذه المادة الحيوية كالشرق الأوسط و شمال افريقيا التي تمثل مركز الصدارة في العلاقات الدولية منذ منتصف القرن العشرين و حتى الآن.¹⁵
- العائدات النفطية تشكل قوة شرائية تشغل اقتصاديات الدول الصناعية، حيث تعتمد الدول النفطية على الواردات من الدول الغربية في تغطية حاجياتها الاستهلاكية

4.1. نظرة عن السوق النفطية :

- السوق النفطية: هي السوق التي يتم فيها التعامل بمصدر مهم من مصادر الطاقة وهو النفط، يحرك هذه السوق قانون العرض والطلب مع بعض التحفظات بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية التي تحكم السوق، هناك عوامل أخرى، كالعوامل السياسية، العسكرية، والمناخية وتضارب المصالح بين المستهلكين والمنتجين والشركات النفطية.¹⁶
- نتيجة للأحداث التي طرأت على الصناعة النفطية بعد تغير العلاقات بين الشركات النفطية الكبرى والدول المنتجة للنفط، وتطورات طرق تسويق النفط الخام مما أنتج أشكالا مختلفة من الأسواق النفطية هي كما يلي:¹⁷
- **الأسواق الفورية للنفط الخام:** ليس لها مكان مادي معين تتواجد به براميل النفط في انتظار المشتري، وإنما هي مجمل الصفقات التي لا يتعدى أجلها 15 يوم والتي تحتوي على نشاط كبير للتجارة بالنفط، و هي سوق تراضي لا يوجد أي بنك يسجل عملياتها، و من أهم هذه الأسواق في العالم **روتردام بهولندا**، وتتحدد الأسعار في هذه الأسواق نسبة إلى النفط الخام المرجعي وهو البرنت.
- **الأسواق الآجلة:** تتيح الأسواق الآجلة الفرصة للمضاربين لتحقيق الأرباح كما تسهل الاستثمار بصورة كبيرة، ويحرص المعنويون بالأمر على مراقبة ومتابعة تحركات الأسعار في هذه الأسواق، كما يستند تجار الأسواق الفورية على تحركات أسعار العقود في الأسواق الآجلة توقعًا لانخفاض أكبر، أما إذا ارتفعت الأسعار فإن عدد البائعين في الأسواق الفورية يقل، انتظارًا لارتفاعات أكبر في الأسعار (الفوري

أساليب توظيف الفوائد النفطية لتحقيق نمو اقتصادي

2. الإطار المفاهيمي للنمو الاقتصادي:

يعد هدف تحقيق معدلات موجبة للنمو الاقتصادي ضمن الأولويات التي تسعى لها حكومات الدول على اختلافها سواء أن كانت النامية أو المتخلفة، وذلك لما يحتويه الفكر الاقتصادي على أفكار تعكس أهمية إسهام التجارة الخارجية في تحقيق الإنماء الاقتصادي، وذلك من خلال ما تؤديه من توزيع الموارد الإنتاجية بما فيها الموارد الأولية خاصة النفط بين دول العالم التي تعد ركنا أساسيا في عملية الإنماء.

1.2. مفهوم النمو الاقتصادي:

تزامن هذا المصطلح مع ظهور التحليل الاقتصادي المنتظم ابتداء من النظرية الكلاسيكية، واستمر لفترة زمنية طويلة دون مراعاة نوعية الدولة متقدمة كانت أو غير ذلك فكل مجتمع يهتم ويبحث في السبل والأسباب التي تمكنه من رفع كمية السلع والخدمات، التي يتم إنتاجها من طرف الوحدات والمنشآت الاقتصادية التي تكون هي الأخرى ملزمة بزيادة منتجاتها وتحقيق أقصى معدلات الأرباح، التي تمكنها من تراكم رؤوس الأموال، حيث أنه وبالرغم من تعدد وجهات النظر، لذلك يشار إليه على أنه: "النمو الاقتصادي هو حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي (Gross National Product)، أو الدخل الوطني الإجمالي (Gross National Income)، والذي يؤدي إلى زيادة مستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي".¹⁸

يرى بعض الاقتصاديين بأن النمو الاقتصادي يوصف بأنه التوسع في الناتج الحقيقي أو التوسع في دخل الفرد في الناتج القومي الحقيقي وهو بالتالي يخفف من عبئ ندرة الموارد ويولد زيادة في الناتج القومي الذي يعمل المشاكل الاقتصادية"، وهذا التعريف يبرز أهمية النمو الاقتصادي في زيادة مستوى المعيشة وتوفير السلع والخدمات وفرص العمل الإضافية.¹⁹

يعرف أيضا على أنه: "هو الزيادة المحققة في المدى الطويل لإنتاج بلد".²⁰

ويعرفه أيضا جون ريفوار: "بأنه الزيادة في الإنتاج المصاحبة لتحسين التدريجي في الاقتصاد، حيث يمكن الاقتصاد أن يسير مسار توجه الزيادة في الإنتاج"²¹

إضافة إلى ذلك: "هو أحد الأهداف الاقتصادية الرئيسية التي تحاول الدولة تحقيقها من أجل تطوير اقتصاداتها وتحقيق مستوى أعلى، من الرفاهية لمجتمعاتها، ويقاس هذا النمو بمعدلات الزيادة في الناتج الوطني المتحققة عن زيادة الطاقات الإنتاجية للمجتمع".²²

-وهناك من يشير إلى النمو الاقتصادي الحديث ولقد استخدم هذا المصطلح الاقتصادي سيمون كوزنتر، حيث أن النمو الاقتصادي الحديث يشير إلى فترة زمنية من تاريخ العالم، لها من الخصائص والصفات ما يميزها عن غيرها من الفترات الزمنية، والعنصر الرئيسي الذي يميزها استخدام وتطبيق البحث العلمي في تناول مشاكل الإنتاج الاقتصادي، والذي يؤدي بدوره إلى التصنيع والتحضير.

● الفرق بين النمو والتنمية :

نظرا للخلط الذي يقع بين المفهومين النمو والتنمية، ارتأينا بإيجاز أن نبرز معنى المفهومين كالتالي:

أساليب توظيف الفوائد النفطية لتحقيق نمو اقتصادي

هناك تعريف شامل للتنمية الاقتصادية جاء به ولنسكي بالإضافة إلى التفريق بين التنمية والنمو فيقول: "التنمية الاقتصادية تعني قبل كل شيء النمو الاقتصادي، أي ازدياد إجمالي في إنتاج السلع وبمعدل أسرع من نمو السكان، فالنمو الاقتصادي هو أهم عنصر منفرد في التنمية الاقتصادية وهو أساسي لها، إلا أن النمو وإن كان أساسياً فإنه ليس مرادفاً تماماً للتنمية الاقتصادية ولا يكفي وحده لضمان تحقيقها".

نقول إن بين المفهومين يكمن في النقاط التالية:²³

- النمو الاقتصادي هو سوى عملية توسيع اقتصادي تلقائي، تتم في ظل تنظيمات اجتماعية ثابتة ومحددة وتقاس بحجم متغيرات الكمية الحادثة، أما التنمية فتفترض تطوراً فعالاً وواعياً، أي إجراء تغييرات في التنظيمات الاجتماعية للدولة.

- النمو يعني إنتاج أكثر عن طريق التوسع في استخدام المدخرات وتعني التوليفات، التي تؤدي إلى زيادة الإنتاجية، أما التنمية فهي تغييرات في هيكل الإنتاج وتخصيص الموارد بين القطاعات الاقتصادية.

فالتنمية أوسع مضموناً من النمو حيث يمكن وصف التنمية على أنها نمو مصحوب بتغييرات هيكلية وهذه

التغييرات يجب أن تشمل هيكل الاقتصاد الوطني وتسعى لتنويع مصادر الدخل فيه.²⁴

2.2. أهمية النمو الاقتصادي :

نعني بأهمية النمو الاقتصادي ما يحققه النمو للفرد والمجتمع من مزايا ومحاسن وهي:²⁵

- بالنسبة للأفراد: إن النمو الاقتصادي يسمح بزيادة دخل الفرد الحقيقي وكذا زيادة الإنتاج المادي الموجه لتلبية الحاجيات الإنسانية المختلفة وبالتالي فإن النمو الاقتصادي يرفع من القدرة الشرائية للأفراد ويساعد في القضاء على الفقر ومظاهر البؤس بين الأفراد وتحسين الصحة العامة، كما يساعد النمو على تخفيض عدد ساعات العمل للأفراد ويفتح لهم آفاق التحضر والرفاهية.

- بالنسبة للدولة: إن الدولة هي الحامية العامة للأفراد و الساهرة على أمنهم و ذلك من خلال مختلف هيئاتها و هيكلها ، و بما أن النمو الاقتصادي يؤدي إلى زيادة عائدات الدولة و بالتالي فإنه يسهل لها مهامها المختلفة و يدفعها للبحث عن تقنيات جديدة في مجال الإنتاج و الدفاع ، كما أن النمو يؤدي بالدولة إلى إعادة توزيع الدخل على الأفراد و ضمان بعض الخدمات الاجتماعية كالصحة و التعليم ، بالإضافة أن تدقيق الدولة و بحثها في مصادر النمو يجعلها تستطيع بناء استراتيجية مستقبلية لمواصلة هذا النمو و ذلك بناء على احصائيات و معطيات ميدانية .

3.2. أنواع النمو الاقتصادي :

إذا كان النمو الاقتصادي يتمثل في الزيادة الحقيقية للناتج الوطني الفردي خلال فترة زمنية معتبرة فإنه

يتوجب علينا التمييز بين ثلاث أنواع من النمو وهي:²⁶

- النمو الطبيعي: وهو النمو الذي حدث تاريخياً بالانتقال من مجتمع الاقطاع إلى مجتمع الرأسمالية، في مسارات تاريخية، اجتماعية قادت عبر عمليات موضوعية إلى التقسيم الاجتماعي للعمل، التراكم الأولي

أساليب توظيف الفوائض النفطية لتحقيق نمو اقتصادي

لرأس المال، سيادة الإنتاج السلعي بغرض المبادلة، تكوين السوق الداخلية بحيث يصبح لكل منتج سوق فيها عرض وفيها طلب.

- النمو العابر أو الغير مستقر: هو نمو لا يملك صفة الاستمرارية، وإنما يتصف بكونه ناتجا عن ظروف طارئة، عادة ما تكون خارجية، لا تلبث أن تزول ويزول معها النمو الذي أحدثته، ويمثل هذا النمط للنمو حالة الدول النامية، حيث يأتي استجابة لتطورات مفاجئة ومواتية في تجارتها الخارجية، وهو يحصل في إطار اجتماعية وثقافية جامدة، لذلك نجده غير قادر على خلق الكثير من آثار المضاعف والمعجل، ويؤدي في أحسن حالاته إلى نمو بلا تنمية.

- النمو المخطط: هو النمو الذي حصل نتيجة لعمليات تخطيط شامل لموارد المجتمع ومتطلبات، غير أن قوته وفعالته ترتبط ارتباطا وثيقا بقدرة المخططين، وبواقعية الخطط المرسومة وفاعلية التنفيذ والمتابعة، وتفاعل المواطنين مع الخطط، وهو نمو ذاتي الحركة إذا استمر خلال فترة طويلة تزيد عن بضعة عقود يتحول إلى نمو مضطرد، وبالتالي يتحول إلى تنمية اقتصادية.

4.2. مصادر النمو الاقتصادي :

لقد كان اهتمام العالم الاقتصادي خلال الأربعة عقود الأخيرة من القرن العشرين منصبا بصورة أساسية على المسائل التي يمكن من خلالها الإسراع بمعدل نمو الدخل الوطني، سواء كان ذلك بالنسبة للدول الغنية أو الفقيرة، الرأسمالية منها أو الاشتراكية، حيث يتوقف نجاح أو فشل أي حكومة على مدى ما تحققه من نمو اقتصادي، لذلك يصبح من المفيد معرفة الأسباب الكامنة وراء ذلك، فإنه ليس بالإمكان الفهم التام لكل مقومات النمو الاقتصادي إلا أنه يمكن معرفة بعضها منها، وأهمها:²⁷

- الاستثمار في رأي المال المادي والبشري: إن الدور الحاسم للإنتاجية تؤكد دراسات إجمالي أداء النمو عبر البلدان، فخلال الفترة (1960-2000) لم يكن يفسر معظم الاختلافات في النمو بين البلدان (50-90%) تراكم رأس المال المادي أو رأي المال البشري، بل إجمالي إنتاجية عناصر الإنتاج الذي يمكن أن يفهم بأنه يشمل أكثر من مجرد الاختلافات في التكنولوجيا، فالبيئة الأوسع التي تعمل فيها الشركات لها أهميتها أيضا، ومناخ الاستثمار الجيد يمن أن يحسن الإنتاجية مباشرة من خلال تقليل التكاليف والمخاطر غير المبررة.

- التقدم التكنولوجي: هو يعني ادخال أساليب تقنية جديدة أو وسائل إنتاج حديثة، يمكن من خلالها زيادة الإنتاج بالنسبة لكل وحدة من المدخلات أو تجديد المنتجات أو ادخال طرق جديدة لمزج المواد الأولية. ويحدث التطور التكنولوجي من خلال التكوين الرأسمالي والاستثمار في مجالات البحث والتطوير، فالابتكارات العلمية الحديثة، والاستثمار في تطوير التعليم والتدريب، والاستثمار في رفع الكفاءة الإنتاجية لرأس المال البشري، تسمح بالنمو المتواصل للطاقة الإنتاجية للاقتصاد، ويؤكد علماء تاريخ الفكر الاقتصادي أن التقدم التكنولوجي السريع في الدول الغربية كان المصدر الرئيسي للتقدم الاقتصادي.

أساليب توظيف الفوائض النفطية لتحقيق نمو اقتصادي

- النمو السكاني: يعتبر النمو السكاني، وبالتالي الزيادة النهائية في قوة العمل، عاملا موجبا في حث النمو الاقتصادي، فزيادة قوة العمل، عاملا موجبا في حث النمو الاقتصادي، وزيادتها أيضا تعني زيادة أكبر في عدد العمال المنتجين من ناحية، وزيادة القوة الشرائية من خلال زيادة حجم الأسواق المالية. حيث يتوقف تأثير النمو السكاني على قدرة النظام الاقتصادي على استيعاب وتوظيف العمالة الإضافية، وتتوقف هذه القدرة بصورة كبيرة على معدل ونوع التراكم الرأسمالي.
- التنظيم الاقتصادي الكفء: إذ أن الدولة التي تتمكن من تحسين كفاءة استخدام مواردها، تتمكن من تحقيق مستويات أعلى للإنتاج، وأن ترفع معدل نموها الاقتصادي، مما يعني ضرورة توفر الكفاءة.

3. الفوائض النفطية و توظيفاتها :

تعتبر الفوائض النفطية في كل دول العالم خاصة منها الدول العربية ثروة حقيقية لتمويل الاقتصاد فيها خاصة وأن منها الدول الريعية التي تنتهج سياسات التنمية في اقتصاد نفطي لتوظيف تلك العوائد النفطية من أجل نمو اقتصادي كفيل لاستثمار هذه الأموال في مشاريع توسع هياكلها الاقتصادية.

1.3. مفهوم الفوائض النفطية :

يمثل الفائض النفطي: " الفرق الموجب بين العائدات من الصادرات النفطية أساسا وبين مجمل الواردات أي هو الفرق الموجب لميزان المدفوعات والذي لا تتاح له فرصا للتوظيف داخل الاقتصاد أي تعجز إمكانيات الاقتصاد الوطني عن استيعابه في أنشطة استثمارية حقيقية ومنتجة، وحسب مفهوم ريكاردو فالفائض "دفع غير مستحق" لأنه لا يعبر عن ثروة حقيقية ناتجة عن نشاط اقتصادي يتحكم فيه عناصر الإنتاج و التكاليف عبر آلية السوق ، بل هي أرباح ناتجة عن احتكار و تملك سلعة النفط ، فالفائض من عوائد النفط هو "الفائض رأسمالي ظاهري جاء لقاء تصدير ثروة طبيعية غير متجددة أي لقاء اندثار أصل انتاجي و غير قابل بطبيعته للتعويض ، و بذلك يعتبر رأس المال النقدي المتحصل معادلا موضوعيا لمورد انتاجي ناضب ، لكنه اعتبر فائضا لأن الكميات المتوفرة تتجاوز الاحتياجات المحلية و هو فائض ظاهري لأنه لم يتولد عن الإنتاج الجاري لسلعة متكررة ، و انما عن اهتلاك لمورد طبيعي غير متجدد".²⁸

وقد تعددت الأقوال حول الفوائض المالية المتراكمة لدى الدول النفطية حيث ترى فيها الدول الصناعية بأنها أموال ناتجة عن أسعار احتكارية، ولم تنتج عن نشاط اقتصادي يتحكم فيه عناصر التكاليف والأرباح، عبر آلية السوق، فهي "فوائض غير مستحقة ولا تعبر عن ثروة حقيقية بقدر ماهي أرباح فرضها الاحتكار والتملك لسلعة النفط، وأن هذا الفائض هو تسديد ثمن غير ضروري لقيمة السلعة أي تسديد تعسفي".²⁹

بحيث سجلت العوائد النفطية العربية تزايدا كبيرا منذ التصحيح السعري لسنة 1973 حيث تضاعفت أكثر من 12 مرة خلال خمس سنوات.³⁰

أساليب توظيف الفوائض النفطية لتحقيق نمو اقتصادي

2.3. تدوير فوائض النفط :

إذا كان ضعف الادخار و موارد العملة الصعبة هي مشكلة الدول المتخلفة ، و احدى النقاط التي تثار عندما يتعلق الأمر بدراسة أسباب التخلف ، فإن توفير التمويل لا يشكل عائقا للدول النفطية من أجل تسطير برامجها التنموية ، بسبب توفر العائدات المالية من النفط كما أشرنا تفوق أحيانا الحاجات الاستثمارية المخططة ، فتتراكم في شكل رساميل نقدية كبيرة في داخل البلد المصدر للنفط و بالأخص خارجه.³¹ هذه الفوائض المتراكمة تطرح التساؤل حول ما إذا كانت تشكل عبئا للدول النفطية بسبب محدودية قدراتها في توظيف هذه الأموال في برامج تنمية قادرة على خلق ثروة حقيقية ، لأن وجود احتياطات كبيرة من الصرف المتأتية من تصدير المحروقات لدى الدول المنتجة لنفط تصح هدفا للدول الصناعية ، تعمل على استقطابها بأساليب مختلفة لاستعادة التدفقات المالية التي دفعتها في فاتورة استيراد الطاقة وهي الآلية المعروفة بعملية تدوير العائدات النفطية، وتأخذ أشكالا منها:

1) تحويل فائض ميزان المدفوعات من الأموال المتراكمة مباشرة لاستثمارها في الدول الصناعية، حيث يتم استقطاب فوائض التدفقات المالية التي لم يستطع اقتصادات الدول النفطية استيعابها من أجل توظيفها لدى الهيئات المالية العالمية، إن توظيف هذه العوائد بقدر ما تحقق من فوائد فانه لا يخلو من مخاطر تتسم بصعوبة التنبؤات المستقبلية ومنها:

- مخاطر متعلقة بالسوق المالية، من حيث تقلبات في أسعار صرف العملات والأوراق المالية.
- مخاطر متعلقة بالتضخم وفقدان القوة الشرائية للأموال المودعة.
- مخاطر سياسية، وخاصة في الظروف الراهنة التي اتسمت بتدخل القوى العظمى في تجميد الكثير من أصول وأموال الحكومات المودعة لدى الهيئات المالية الدولية.

2) زيادة واردات الدول النفطية من السلع الاستهلاكية حيث تلجأ إلى زيادة استيراد السلع الاستهلاكية والكمالية، هذه الواردات آتية أساسا من الدول الصناعية كسلع استهلاك رأسمالية أو غذائية حيث تستعيد الدول الصناعية الأموال التي أنفقتها في فاتورة النفط، وهي من أهم وسائل تدوير العائدات حيث يلاحظ تزايد الواردات بشكل مطرد مع زيادة الفوائض النفطية.

3) ويمكن أن يتم تدوير الأموال آليا أيضا بسبب الانخفاض في أسعار الصرف بين قيمة الصادرات النفطية المقومة بالدولار وبين قيمة الواردات القادمة من منطقة خارج الدولار وهي عملة الأورو.

3.3. توظيفات الفوائض النفطية :

يمكننا تحديد الاتجاهات الرئيسية لإنفاق هذه العوائد كما يلي:³²

- **الانفاق الداخلي:** نقصد به توظيف العوائد النفطية داخل اقتصاد الدولة النفطية التي تحققت لها تلك العوائد، وأهم مجالات هذا الانفاق هو الانفاق الاستهلاكي وتمويل الواردات حيث تتجه الدول العربية النفطية الى زيادة الانفاق الاستهلاكي والواردات كلما ارتفعت عوائدها من النفط، مما يؤكدا اعتماد هذه الدول على عوائد النفط في تمويل انفاقها الاستهلاكي و وارداتها السلعية.

أساليب توظيف الفوائض النفطية لتحقيق نمو اقتصادي

- بناء احتياطات الصرف الأجنبي: تساعد العوائد النفطية على بناء احتياطات مالية ضخمة للدول العربية النفطية، وعند تتبع تطور احتياطات الصرف بدون الذهب في هذه الدول نلاحظ أنها تزداد كلما ارتفعت أسعار النفط.
- تسديد الديون الداخلية والخارجية: عمدت العديد من الدول العربية النفطية بعد انخفاض أسعار النفط في 1986 إلى اللجوء إلى الدين الداخلي العام والديون الخارجية للوفاء بحاجة التمويل في اقتصاداتها، ومع تحسن أسعار النفط منذ سنة 2003 استفادت تلك الدول من عوائدها المالية للوفاء من التزاماتها، حيث سددت السعودية سنة 2005 حوالي 10 مليار دولار من التزاماتها الداخلية.
- الانفاق العسكري: تعتبر الدول العربية النفطية أكثر إنفاقاً على شراء الأسلحة من الدول العربية غير النفطية بفعل ضغط الدول المصدرة للأسلحة التي هي نفسها الدول التي تستهلك النفط العربي، والملاحظ أن واردات الأسلحة في بعض الدول العربية النفطية لا تأخذ نفس حركة أسعار النفط دائماً.
- شراء الذهب: يعتبر الذهب مخزناً للقيمة، لذلك تتجه العوائد النفطية العربية إلى توظيف أكثر أماناً وهو الاستثمار في الذهب، رغم ارتفاع أسعاره في نفس الوقت الذي تكون فيه أسعار النفط مرتفعة، وبالتالي استثمار العوائد النفطية العربية في الذهب ما هو إلا تحويل تلك العوائد إلى الدول المصدرة للذهب التي هي نفسها الدول المستهلكة للنفط العملية هي إعادة تدوير غير منتج لأموال النفط.³³
- الانفاق الاستثماري: تستعمل الدول العربية النفطية عوائدها النفطية أيضاً في مجال يعتبر الأفضل لتوظيف تلك العوائد وهو الانفاق الاستثماري، لكن يتضح لنا أن حتى هذا التوظيف لا يخدم كثيراً الاقتصاد بما فيها التنمية والنمو في الدول العربية، إذ تنحصر مجالات الاستثمار عربياً في قطاعات العقارات والنفط والخدمات والبورصة.
- الادخار في صناديق الثروة السيادية: لجأت الكثير من الدول العربية النفطية إلى انتهاج سياسة أكثر حذراً لإدارة إيراداتها المالية، والتي تتمثل في ادخار الفائض سعر النفط المرجعي المعتمد في ميزانيتها في هذه الصناديق والتي تساهم في تحقيق جملة من الأهداف أهمها الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي في حالة صدمات أسعار النفط وحماية الموارد النفطية على المدى الطويل.
- الانفاق على التعليم والصحة والتحويلات الاجتماعية: يعتبر هذا النوع من الانفاق أحد أوجه الانفاق التنموي، فعندما تتحسن إيرادات الدول العربية النفطية في ظل ارتفاع أسعار النفط، تسعى هذه الأخيرة إلى زيادة تمويل برامج التعليم والرعاية الصحية والأمن الاجتماعي من أجل الارتقاء بمستوى التنمية البشرية.
- تنويع هيكل الاقتصاد الوطني: استعمال العوائد النفطية في تنويع الهياكل الاقتصادية للدول النفطية وتقليل الاعتماد على قطاع النفط، حيث لم تتغير هياكل اقتصاديات الدول العربية النفطية كثيراً، وما زالت الصناعة الاستخراجية هيمن على الاقتصاد، وبإحصائيات سنة 2006 ففي السعودية 50.1% من

أساليب توظيف الفوائض النفطية لتحقيق نمو اقتصادي

النتاج المحلي الإجمالي من قطاع التعدين والنفط والصناعة الاستخراجية بعدما كانت النسبة في 2000 تقدر ب 37%.

الخاتمة:

لقد هدفت هذه الدراسة لإبراز مدى ثقل النفط في اقتصاديات الدول من خلال خصائصه الهائلة التي جعلت منه العجلة المحركة لهذا العالم و أكسبه مكانة و أهمية كبيرة على الصعيد الدولي و باعتباره سلعة استراتيجية بالغة الأهمية على مختلف الأصعدة، ونظرا لزيادة العوائد النفطية بشكل كبير مما نتج عنها تراكم فوائض مالية لدى الدول العربية ، لذلك من الضرورة إيجاد حل استراتيجي للدول العربية ذات الفوائض النفطية من أجل ترشيد هذه الفوائض، و الجزائر كانت من بين الدول التي شهدت إصلاحات في بداية القرن الواحد و العشرين، على غرار إنشائها لصندوق ضبط الإيرادات الذي يهدف إلى امتصاص هذه الفوائض مع إثبات فعاليتها في تمويل عجز الميزانية و تسديد الديون الخارجية.

لقد تبين من خلال بحثنا جملة من النتائج و هي :

- إن النفط الذي اعتمد عليه العالم كمصدر أساسي للطاقة، سيكون مهددا بالانحسار قبل غيره من مصادر الطاقة الناضبة بسبب محدودية احتياطاته، مقارنة بنسب الاعتماد المتزايد عليه.
- سيقى النفط أهم مورد للطاقة نظرا لاستعمالاته المختلفة وصعوبة التخلي عنه وإحلال مكانه بدائل أخرى.
- يعتبر النفط أهم سلعة استراتيجية نظرا لوجود كثيرة منتجة ومستهلكة له على المستوى العالمي.
- النفط كمصدر للإيرادات المالية بالنسبة للاقتصاديات البلدان النفطية المنتجة له والمصدرة له بصورة رئيسية.
- النمو الاقتصادي هو ذلك الإنتاج المصاحب لتحسن التدريجي في الاقتصاد.
- إن النمو الاقتصادي في الدول النفطية مرتبط بعائدات الدولة من النفط.
- تعتبر صناديق الثروة السيادية السبيل الأمثل والحل الاستراتيجي للدول النفطية من أجل ترشيد فوائضها النفطية، لكن وفق سياسة فرض الرقابة والصرامة على تسييره.
- سيشهد العالم تطور ملحوظ ومتزايد في نمو هذه الصناديق في ظل الارتفاع المتزايد لأسعار النفط.
- السعي إلى تنويع استثمارات هذه الصناديق وليس التقييد فقط بتجميد أمواله، وفي تمويل اقتصاديات الدول المنشأة له.
- التوعية بالدور الإيجابي لهذه الصناديق على المستوى العالمي والتأكيد على الشفافية والإفصاح في تسييرها وعملها.
- يلعب قطاع المحروقات دورا مهما في بناء وإرساء قواعد الاقتصاد الوطني.

أساليب توظيف الفوائض النفطية لتحقيق نمو اقتصادي

- لم تقتنع الجزائر بعد أن النفط ثروة ناضبة زائلة، نظرا للاعتماد الكلي عليه في تمويل كافة قطاعات الاقتصاد.
- يلعب قطاع المحروقات دورا ديناميكيا في بقية فروع الاقتصاد الوطني.
- إن هيكل صندوق ضبط الإيرادات ما هو إلا حساب من حسابات الخزينة العمومية، وبالتالي هو غير مستقل عن الموازنة العامة.
- يعد إنشاء صندوق ضبط الإيرادات سبب مباشر في تخفيض المديونية وتمويل عجز الموازنة وتمويل برامج التنمية المسطرة.
- عدم خضوع الصندوق للمساءلة والشفافية، نظرا لعدم وجود تقارير دورية تفصيلية عنه.
- تبقى فعالية الصندوق في تحقيق النمو بعيدة المدى نظرا لعدم قيام الجزائر بتوظيف هذه الفوائض في مشاريع استثمارية للحد من الاعتماد عن النفط.
- إن مجال عمل صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر يتم داخل البلد نظرا لأنه يفتقر لرؤية استراتيجية بعيدة المدى، على عكس جهاز أبو ظبي الذي يسعى من خلاله إلى استثمار أصوله وتحقيق عوائد طويلة الأجل.

التوصيات:

- من خلال ما تم استعراضه من دراسة ونتائج نقترح جملة من التوصيات فيما يلي:
- تحديد استراتيجية بعيدة المدى من أجل تنمية مصادر الطاقة البديلة.
- الحاجة لخلق بيئة ملائمة لتنويع الاقتصاد خارج قطاع النفط، مثلا تشجيع الاستثمار في الأراضي الزراعية.
- توسيع البنية التحتية للاقتصاد من خلال توسيع الاستثمارات، وتدريب اليد العاملة الماهرة لغرض تعزيز ودعم النمو الاقتصادي.
- إن السياسة المالية المنتهجة من طرف الجزائر لم تعمل هذه الأخيرة على تطوير الاقتصاد الوطني وتحريك الآلة الإنتاجية، إذا لم يتم إنشاء مؤسسات وشركات تعمل على خلق القيمة المضافة، بل جل البرامج التنموية كانت ذات طابع اجتماعي.
- تثمين دور المقاولاتية وإدارة المشاريع في إطار تشغيل ذوي الكفاءات، ومحاولة إثراء النقاش حول السبل والمزايا المتاحة من أجل خوض غمار المشروعات، وذلك عن طريق إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي ربما قد تكون الحل الأمثل للنهوض بالاقتصاد.

أساليب توظيف الفوائض النفطية لتحقيق نمو اقتصادي

المراجع:

- ¹ بوزبرة أحمد، "أثر تقلبات أسعار البترول وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1998-2013"، مذكرة ماستر أكاديمي، في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد دولي، جامعة 20 أوت 1995، سكيكدة، 2013-2014، ص 9-10.
- ² علماوي عمر، سعداوي شرف الدين، "أثر تغير أسعار البترول على الاقتصاد الوطني (حالة الوفرة المالية في الجزائر من 1990-2012)، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد وتسيير بترولي. كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012-2013، ص 3.
- ³ بن زيدان حاج، "أثر تقلبات أسعار البترول على النمو الاقتصادي في الجزائر قراءة تحليلية 2000-2010"، مجلة الاستراتيجية والتنمية، جامعة مستغانم، جوان 2011.
- ⁴ أمينة مخلفي، "محاضرات حول مدخل إلى الاقتصاد البترولي (اقتصاد النفط) الجزء الأول"، قسم العلوم الاقتصادية، ديوان المطبوعات الجامعية، ورقلة، 2013-2014، ص 8.
- ⁵ نفس المرجع ص 9.
- ⁶ عبد الرحمان، "دور صادرات النفط في تحديد معالم السياسة الاقتصادية الجزائرية حالة 2000-2011"، دفا تر السياسة والقانون، جامعة ابن خلدون، تيارت، العدد 5 جوان 2011، ص 3.
- ⁷ أمينة مخلفي، مرجع سابق، ص 13.
- ⁸ أمينة مخلفي، مرجع سابق، ص 13.
- ⁹ أمينة مخلفي، مرجع سابق ص 10.
- ¹⁰ أحمد بخوش، زرارة بطاش، مرجع سابق، ص 18.
- ¹¹ وحيد خير الدين، "أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات -دراسة حالة الجزائر -" مذكرة ماجستير، في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013، ص 69.
- ¹² سهام بالحوات، فطيمة زواويد، "واقع و آفاق الطاقات غير المتجددة في الجزائر"، مذكرة ليسانس أكاديمي، في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد بترولي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012-2013، ص 17.
- ¹³ بوفليح نبيل، "صناديق الثروة السيادية كأداة لتسيير مداخيل النفط في الدول العربية"، ماجستير في العلوم الاقتصادية، الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، أبريل 2010 ص 3.

أساليب توظيف الفوائض النفطية لتحقيق نمو اقتصادي

- ¹⁴ حمادي نعيمة، " تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2008" مذكرة ماجستير، في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلوي، شلف، 2008-2009، ص 4.
- ¹⁵ أمينة عتو، مرجع سابق، ص 9.
- ¹⁶ دبية علي، "تأثير الشركات النفطية العالمية على أسعار النفط (2001-2011)" ، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد و تسيير بترولي ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2012-2013، ص 15.
- ¹⁷ نقايس عبد الكريم، "أثر منظمة الأوبك على الوق النفطية العالمية من 1960-2011"، مذكرة ماستر، في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد و تسيير بترولي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012-2013، ص 18-19.
- ¹⁸ كبداني سيد أحمد، "أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية -دراسة حالة قياسية-"، أطروحة دكتوراه، في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية وجامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012-2013، ص 17.
- ¹⁹ بن زيدان حاج، "أثر تقلبات أسعار البترول على النمو الاقتصادي في الجزائر قراءة تحليلية 2000-2010"، مجلة الاستراتيجية والتنمية، جامعة مستغانم، جوان 2011، ص 3.
- ²⁰ العمري علي، "دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي -دراسة حالة الجزائر (1970-2006)"، مذكرة ماجستير، في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص 43.
- ²¹ كبداني سيد أحمد، "أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان ، 2012-2013، ص 3.
- ²² كبداني سيد أحمد ، مرجع سابق، ص 28-29.
- ²³ العمري علي، مرجع سابق، ص 45.
- ²⁴ حويلدات محمد مجاهد ، " أثر تقلبات أسعار النفط العالمية على معدلات النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر -الامارات العربية المتحدة)، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص: تسيير واقتصاد بترولي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ، 2012-2013، ص 31.
- ²⁵ حويلدات محمد مجاهد، مرجع سابق، ص 39.

أساليب توظيف الفوائض النفطية لتحقيق نمو اقتصادي

- ²⁶ محي الدين حمداني، " حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل - دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، في العلوم الاقتصادية، تخصص: تخطيط، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص 8
- ²⁷ محي الدين حمداني، نفس المرجع السابق، ص 10
- ²⁸ موري سمية، " آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية - دراسة حالة الجزائر"، مذكرة ماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص: مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2009-2010، ص 160.
- ²⁹ عيسى مقلید، " قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2007-2008، ص 56.
- ³⁰ مشدن وهيبية، " أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة 1973-2003"، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص: نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2004-2005، ص 69.
- ³¹ عيسى مقلید، مرجع سابق، ص 60-61
- ³² حمادي نعيمة، مرجع سابق، ص 117-118
- ³³ نفس المرجع السابق، ص 119-120